نائب بمجلس نواب الشعب
ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 292 / 2018

تونس في 20 جوان 2018

سؤال كتابي إلى وزير الدفاع على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الشراكة مع منظمة الشفافية الدولية

سيدي الوزير تحية و إحتراما ،

تلقيت ردكم على سؤال كتابي سابق (مراسلة عدد 25325).

أنقل لسيادتكم خبر تعاقدكم مع هذه المنظمة كما ورد في الصحافة العالمية:

INTELLIGENCE TUNISIE N° 1285 DU 15/03/2018 Transparency International coache Abdelkrim Zbidi En pleine frénésie d'achats (MC n°1282), le ministre de la défense Abdelkrim Zbidi va s'appuyer sur Transparency International pour "blinder" ses procédures de marchés publics contre la corruption.
L'ONG basée à Berlin va mobiliser un consultant spécialiste des contrats de défense pour évaluer les procédures du ministère et la disponibilité des informations relatives à ses contrats

مجلس نواب الشعب
الواردات
21 جوان 2018
رمز الإدارة 1800

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 49 152 10830307 /+ 216 23 190 900 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

مجلس نواب الشعب
نائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

. Il devra, plus largement, évaluer le risque de corruption au sein des forces armées tunisiennes et faire des recommandations qui serviront de base à des programmes de formation des fonctionnaires du ministère, mais aussi des journalistes et des ONG. Abdelkrim Zbidi, que certains voient en successeur du Premier ministre Youssef Chahed (lire ici), ne devrait pas avoir trop de mal à se présenter en "Mr Propre". Les marchés sensibles de l'armée tunisienne ne donnent lieu à aucun appel d'offres, et les achats les plus coûteux, comme les hélicoptères américains Black Hawk, ont été négociés dans l'opacité la plus totale. © Copyright Maghreb Confidentiel.

الرجاء التفضل بمدي بنسخة من العقد الممضى مع هذه المنظمة لتنظيم اليوم الدراسي الذي ذكرتموه في ردكم، مادامت اتطلعت عليه منظمة أجنبية، فهو إذا غير سري و يمكن لنائب شعب الإطلاع عليه.

في انتظار ردكم، تقبوا سيدي الوزير أسمى عبارات التقدير.

النائب ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد االالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهورية التونسية
وزارة الدفاع الوطني
الوزير
31580

تونس في 23 جويلية 2018

إلى
السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية.
المرجع: مكتوبكم عدد 1293 بتاريخ 9 جويلية 2018 والوارد علينا يوم 11 جويلية 2018.
المصاحيب: (3) إجابات.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع والمتضمن ثلاثة أسئلة كتابية توجه بها السيّد النّائب ياسين العيّاري، أتشرّف بموافاتكم، صحبة هذا، بإجابة وزارة الدّفاع الوطني عن الأسئلة المذكورة.

هذا، وتبقى الوزارة على ذمتكم لتقديم مزيد الإيضاحات والإجابة عن أي تساؤلات.

والسّلام

وزير الدفاع الوطني
عبد الكريم الزبيدي

إجابة وزارة الدفاع الوطني حول تساؤل السيّد النائب ياسين العياري المتعلّق بالشّراكة مع منظمة الشّفافيّة الدّوليّة

شرعت "منظمة الشفافيّة الدّوليّة" منذ حوالي عشر سنوات في تنفيذ برنامج خاص بتعزيز النزاهة في قطاعي الأمن والدّفاع وذلك بإصدار مؤشر حكومي لمكافحة الفساد في مجال الدفاع، كل سنتين، وذلك لتقييم أكثر من 110 دولة حسب منهجية تتمثّل في إعداد إستبيان، يتمّ تحيينه وتتم الإجابة على الأسئلة المضمّنة به من طرف أخصائيين في المجال ويتمّ عرضها إثر ذلك على مؤسسات الدّفاع في الدول المعنية قصد تقديم التوضيحات اللازمة من طرفها. وتتعلّق محاور الإستبيان أساسا بتقييم ومتابعة تطوّر التشريعات في المحاور التالية:

- السياسة الدفاعيّة،
- التصرف المالي وميزانيات الدّفاع،
- التصرف في الموارد البشريّة،
- العمليات ومراقبة العمل الميداني،
- الصفقات والشراءات.

وتحضيرا لإعداد نسخة سنة 2018 من المؤشر المذكور، إقترحت المنظمة عن طريق منظمة "أنا يقظ" خلال شهر فيفري 2018 تنظيم يوم دراسي لكبار المسؤولين في مجال الدّفاع الهدف منه توضيح أهمية مكافحة الفساد في قطاع الدّفاع ومدى تأثيره على عمل القوات المسلحة وإقتراح السبل الكفيلة بالتوقي منه. كما إقترحت أن يتم التعريف بالمؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في مجال الدفاع تمهيدا للشروع في العمل على إصدار نتائج التقييم لسنة 2018، وتجدون ضمن الوثيقة المصاحبة الصادرة عن المنظمة كل المعطيات المتعلّقة بمقترحها.

تمّ يوم 28 جوان 2018، تحت إشراف وزير الدّفاع الوطني وبحضور السيّد شوقي الطبيب رئيس الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد وممثّلي منظمة الشفافيّة الدولية ومنظمة "أنا يقظ"، تنظيم اليوم الدراسي الذي تضمّن:

- تقديم مداخلات من قبل ممثلي منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع ومخاطر الفساد في السياق التونسي،
- تنظيم أربع ورشات عمل حول الإقتناءات وسياسة الدفاع والرقابة وتصنيف المعلومات في مجال الدفاع ومخاطر الفساد على مستوى الأفراد وأثناء العمليات.

أمّا فيما يتعلّق بإقتناءات وزارة الدفاع الوطني خاصّة في مجال التجهيزات الكبرى، وخلافا لما تم ذكره، فهي تندرج في إطار برنامج مدروس لتجهيز القوات المسلحة بالمعدات الضرورية للرفع من نجاعة تدخّلاتها وتعزيز قدراتها العملياتيّة قصد تمكينها من مجابهة التهديدات والمخاطر الحاليّة والمحتملة. ويتمّ تحقيق هذه التجهيزات طبقا للفصل 88 من مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 والأمر عدد 36 لسنة 1988 المؤرّخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بضبط الطريقة الخاصّة بمراقبة بعض مصاريف وزارتي الدفاع الوطني والدّاخليّة والذي ينصّ في الفصل 2 منه أنّ صفقات إقتناء تجهيزات الدّفاع الوطني والدّاخليّة: **"تعقد بالتفاوض المباشر إمّا بعد إستشارة مزوّدين وقع إنتقاؤهم مسبقا وإمّا بعد مفاوضات مباشرة مع أحد المزوّدين أو عدد منهم تختارهم الإدارة".**

وزير الدفاع الوطني
عبد الكريم الزبيدي

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
Defence & Security

لعناية:

سيادة وزير الدفاع الوطني، السيد عبد الكريم الزبيدي،

وزارة الدفاع الوطني

شارع باب منارة

1008 تونس

مقترح:

يوم دراسي "Leadership Day" في وزارة الدفاع الوطني بتونس - مارس 2017

من إعداد وتقديم:

منظمة الشفافية الدولية - برنامج الدفاع والأمن
7-14 Great Dover Street, London SE1 4YR, United Kingdom
الهاتف:+44 (0)20 3096 7600

العنوان الإلكتروني: defence@transparency.org.uk
www.ti-defence.org

جانفي 2018

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
Defence & Security

سياق هذه المبادرة:

منظمة الشفافية الدولية والدفاع

تعمل منظمة الشفافية على قطاع الدفاع والأمن منذ أكثر من عشر سنوات. ويساعد برنامج الدفاع والأمن على تنفيذ برامج تعزيز النزاهة في مختلف بلدان العالم. كما أننا نتعاون بشكل وثيق مع وزارات الدفاع والقوات المسلحة والمجتمع المدني وهيئات الإشراف وأوساط الصناعات الدفاعية والمؤسسات الدولية للتعرف على مخاطر الفساد المحدقة ولتطبيق الإصلاحات الرامية إلى الحد من الفساد.

ووضع برنامج الشفافية الدولية للدفاع والأمن عددا من الآليات العملية لمساعدة الحكومات والمؤسسات الدفاعية لتحليل مظاهر الفساد ومنع انتشاره والتصدي له، كما قدم البرنامج عددا كبيرا من الدورات التدريبية والتعليمية والأنشطة وورشات العمل في هذا الصدد. ونعمل كذلك بشكل وثيق مع طائفة متنوعة من الحكومات، ككولمبيا وأوكرانيا والنرويج وجورجيا. ونعتمد في ذلك على فريق متميز من الخبراء، من بينهم موظفون سامون سابقون في المؤسسات العسكرية ومؤسسات إنفاذ القانون، ودبلوماسيون، ومستشارون من القطاع الخاص مستفيدين من معارفهم الواسعة وخبرتهم العريقة، كما أننا نعمل مع 100 فرع من الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية حول العالم.

ونهدف من خلال تنظيم يوم دراسي "Leadership Day" إلى دعم القيادات العليا في المؤسسة الدفاعية من أجل التوصل إلى توافق حول أولويات الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد، والاتفاق على منهجية مشتركة لتطبيق هذه الأولويات. وتعتبر هذه المبادرة خطوة أولى نحو صياغة خطة عمل من أجل تعزيز النزاهة، كما تبرز بوضوح أن القيادات بصدد العمل على تحسين مستوى النزاهة في مؤسساتهم.

التصدي للفساد في قطاع الدفاع في تونس وترسيخ النزاهة

أجرت منظمة الشفافية الدولية سنة 2015 تقييما مفصلا لنقاط قوة المؤسسة العسكرية التونسية، وتوصلت إلى أنها معرضة بدرجة أقل لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع مقارنة بدول أخرى في المنطقة. وتعتبر تونس البلد الوحيد الذي تمكن من تحسين ترتيبه منذ 2013. وأشار التقرير إلى عدد من الأسباب التي تفسر هذا التقدم: تعزيز الضوابط الديمقراطية منذ سنة 2011، وذلك راجع في جزء منه إلى صياغة دستور جديد سنة 2014، وما أبداه وزير الدفاع من انفتاح نسبي على المجتمع المدني، حيث جدد تعهده بصياغة ورقة بيضاء بشأن الأمن الوطني، ويشمل ذلك سياسة الدفاع بمساعدة المجتمع المدني والبرلمان والشركاء الدوليين، واتخذ الرئيس خطوات نحو القضاء على التمييز السلبي بين الجهات من حيث تعيين كبار ضباط الجيش.

ولكن الطريق لازالت طويلة. وعلى الرغم من حصول تونس على درجة D والتي تعتبر جيدة مقارنة ببقية بلدان المنطقة، إلا أن ذلك يشير أيضا إلى ضعف المؤسسات وارتفاع احتمال تعرضها للفساد، وسلط تحليل منظمة الشفافية الدولية لقطاع الدفاع الضوء على عدة مجالات ذات أولوية تستوجب إجراء إصلاحات. وتشمل هذه المجالات تعزيز الشفافية في قطاع الدفاع من حيث الميزانية وعمليات الشراء والتعيينات والترقية الوظيفية في الجيش، فضلا عن تحسين الرقابة المؤسسية في قطاع الدفاع، وذلك مثلا من خلال تحسين قدرات اللجان البرلمانية ذات الصلة.

واليوم، وبعد مرور سنتين، تغير المشهد السياسي من جديد. يمثل الأمن الوطني أولوية في نظر الحكومة التونسية، ولكن يواجه قطاع الأمن والدفاع عدة تحديات. ويشار إلى أن مجلس الأمن القومي قد صادق على استراتيجية وطنية رسمية لمقاومة التطرف والإرهاب في نوفمبر 2016، وقع عليها رئيس الجمهورية.

وشهد سياق مكافحة الفساد تطورات ملحوظة خلال السنتين اللتين تلتا إصدار المؤشر الحكومي لسنة 2015. وتعهدت الحكومة على أعلى مستوياتها بالتزامها بمحاربة الفساد: وحين تسلم رئيس الوزراء، يوسف الشاهد، مقاليد الحكم في أغسطس 2016، أعلن عن شن "حرب على الفساد"، وصادق رئيس الحكومة رسميا على استراتيجية مكافحة الفساد التي تمخضت عن مبادرة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2016، وخطة العمل للفترة 2017-2018، والتي تشرك الوزارات بشكل مباشر في إجراء إصلاحات تُدعّم الحوكمة الرشيدة.

ومنذ ذلك الوقت، تحدث السيد الشاهد عن مشكلة الفساد باعتبارها مسألة أمنية، قائلا: "نحن على قناعة بأن هناك رابطا بين التهريب وتمويل الإرهاب والأنشطة العابرة للحدود وتهريب الأموال خارج البلاد." وقال الشاهد لدى إعلانه عن تحوير وزاري في سبتمبر 2017، شمل تعيين وزير الدفاع الجديد، السيد عبد الكريم الزبيدي، إن حكومته الجديدة ستكون "حكومة حرب على الإرهاب والفساد"، وأن محاربة الفساد ستكون من بين أولويات الوزراء الجدد.

مقترح تنظيم يوم دراسي "Leadership Day"

يُنظم اليوم الدراسي في إطار فعالية تستغرق يوما واحدا وتجمع أعلى القيادات في وزارة الدفاع والقوات المسلحة. وستكون فرصة لإعطاء دفعة لقوى محاربة الفساد داخل المؤسسة ولتحديد الأولويات في هذا الصدد. وسيشمل برنامج اليوم الدراسي جلسات حول مشاكل الفساد في قطاع الدفاع ومظاهره في تونس. وستتولى خلاله قيادات الدفاع والقيادات السياسية وضع أولويات مكافحة الفساد وتحديد الخطوات الأولى لصياغة خطة عمل ترمي إلى تعزيز النزاهة، وذلك بدعم من برنامج الشفافية الدولية لقطاع الأمن والدفاع. وغالبا ما تكون هذه الفعاليات خاصة، ويكون حضورها بناء على دعوة، ولكن يمكن أيضا إصدار بيان أو بلاغ صحفي في نهاية اليوم للإعلان عن قرارات المجموعة وما تعتزم القيام به.

ونقترح عقد اليوم الدراسي في أوائل شهر مارس 2018 في مقر وزارة الدفاع الوطني في تونس. ويمكن تأكيد التاريخ المحدد بما يتماشى مع جدول أعمال الوزير والقيادات الأخرى المشاركة.

الأطراف المشاركة المقترحة:

نقترح أن يضم اليوم الدراسي، حسب الاقتضاء، قيادات سامية من الوزارة من المجالات التالية:

وزارة الدفاع الوطني - وزير الدفاع الوطني، ورئيس ديوان الوزير ورؤساء المصالح في وزارة الدفاع الوطني. وسيبرز حضورهم أهمية هذه المسألة وتأثيرها المباشر على العمل العسكري وسيخول للوزير توضيح رؤيته بشأنها بشكل مباشر.

ويُجبذ أن يكون الحضور متكونا من قيادات القوات المسلحة والإدارات المدنية داخل الوزارة. ومن المستحسن أن يشمل ذلك رؤساء المصالح المسؤولين على الإشراف على التخطيط للعمليات وإدارة شؤون الموظفين، والشؤون المالية واللوجستية وشؤون الصفقات، والاتصالات والعلاقات العسكرية - المدنية، والسياسات، والخطط، والدورات التدريبية، والتقييم، والبحث والتطوير.

برنامج منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن - سترسل منظمة الشفافية الدولية بعثة متكونة من موظفين وواحد على الأقل من مجموعة كبار المستشارين، وهي مجموعة تتكون من خيرة الخبراء ومن قيادات سابقة في الجيش وفي المجال الدبلوماسي، بمن فيهم الفريق (المتقاعد) Timothy Evans ونائب الوزراء الدائم الثاني سابقا، السيد Ian Andrews. وسيعمل كبير المستشارين الذي سيحضر اليوم الدراسي على تيسير فعالياته.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
Defence & Security

جدول الأعمال المقترح

(يرجى الاطلاع على الملاحظات في الصفحة التالية للمزيد من التفاصيل)

كلمة الافتتاح - وزير الدفاع الوطني	9:30-9
المقدمة - كبير مستشاري منظمة الشفافية الدولية • قصص نجاح من بلدان أخرى • السعي نحو التغيير • مدى أهمية الموضوع	10 - 9:30
الجلسة الأولى: فهم مخاطر الفساد جلسة تفاعلية: التعرف على المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع	11-10
استراحة قصيرة	*11:15-11*
الجلسة الثانية: مخاطر الفساد في السياق التونسي تقديم نتائج المؤشر الحكومي والدراسات المتعلقة بتونس والنقاش حولها	12:30 -11:15
الغداء	*13:30-12:30*
الجلسة الثالثة: التعرف على "المشاكل المطروحة" ومعالجتها 1 و2 عمل جماعي *(يرجى الاطلاع على الملاحظات في الصفحة التالية)*	14:45-13:30
الجلسة الرابعة: التعرف على "المشاكل المطروحة" ومعالجتها 3 و4 عمل جماعي *(يرجى الاطلاع على الملاحظات في الصفحة التالية)*	16:00-14:45
استراحة قصيرة	16:30-16:00
الجلسة الخامسة: ماذا بعد هذا اليوم الدراسي؟	17:00-16:30
الوزير (أو من ينوبه) يقدم حوصلة	**17:30-17:00**

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
Defence & Security

ملاحظات عن جلسات اليوم الدراسي

الجلستان 1 و2: استخدام المؤشر الحكومي لفهم المجالات المعرضة للفساد

تمثل أول خطوة على أي مؤسسة حكومية اتخاذها للحد من مخاطر الفساد في تكوين فكرة كاملة وشاملة عن المشكلة الموجودة والعوامل المؤدية إليها. وسنعمل خلال الجلسة الأولى مع القيادات للتعرف على المشاكل الكبرى الموجودة في المؤسسة، وتحديد المخاطر التي يشيرون إليها، ومناقشة الإجراءات التي يقع اتخاذها بشكل عام للحد من الفساد.

وبعد ذلك، نعرض ما توصلنا إليها ليقع النظر فيه من قبل الحاضرين، بما في ذلك من خلال جلسة لطرح الأسئلة. ويعتبر المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع المؤشر العالمي الأول الذي يحلل مخاطر الفساد ومواطن الضعف في قطاعي الدفاع والأمن. ويستند إلى تقييمات مفصلة أجراها أكثر من 400 خبير مستقل ومراجع من نفس المجال، وتشمل التقييمات ملاحظات نتلقاها من أكثر من ثلث الحكومات الخاضعة للتحليل والتي يفوق عددها 110 حكومة. وبإمكانكم أخذ فكرة عن هذا المؤشر هنا

وحصول تونس على الدرجة D يجعلها "معرضة بشكل كبير" لمخاطر ظهور الفساد في قطاع الدفاع. بإمكانكم الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن تقييم تونس هنا

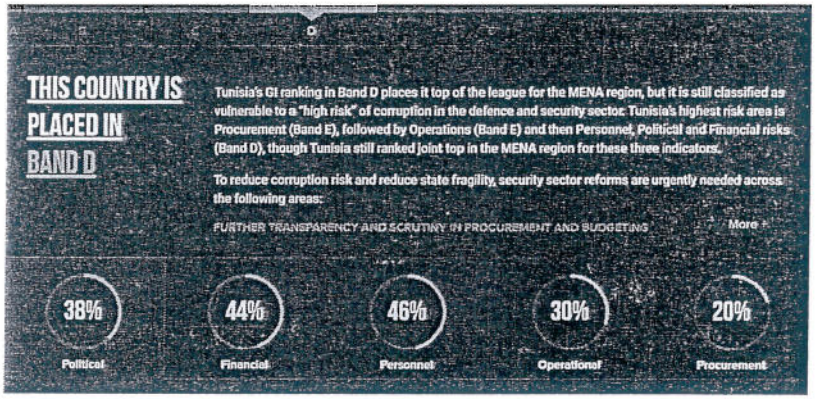

ويكمن الخطر الأكبر في قطاع الدفاع في تونس في مجال الصفقات، يليه مباشرة مجال العمليات ومن ثم مجال الموارد البشرية والمخاطر المتعلقة بالشؤون السياسية والمالية. ويحتوي تقريرنا المنشور على شبكة الإنترنت على جدول بجميع المجالات المعرضة لمخاطر الفساد ويشمل تعليقا على كل مجال. ويحدد التقرير المخاطر الموجودة والخطوات العملية التي يمكن اتخاذها في كل مجال معرض للخطر، كما ستقدم منظمة الشفافية الدولية نتائج دراسة أُجريت مؤخرا عن التطورات التي حصلت منذ صدور المؤشر الحكومي سنة 2015.

وحين تستكمل المؤسسة إجراء تقييم المخاطر، تمر إلى الخطوة الثانية المتمثلة في التعرف على أكثر المخاطر إلحاحا واستعجالا، وإعطائها الأولوية والعمل على الحد منها.

ويقدم المؤشر الحكومي التحليل الأولي، الذي يمكن استخدامه لصياغة التوصيات ووضع الآليات المناسبة. كما أنه يقيم التقدم الذي أحرزته مختلف البلدان ويخول تقييم مدى فعالية الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد. علاوة على ذلك، أجرت حوالي 20 دولة في العالم مراجعة لأطر نزاهتها من خلال التقييم الذاتي وتقييم المختصين في نفس المجال من بلدان أخرى وذلك لتحديد المخاطر التي يتعرض لها القطاع.

الجلسات 3 و4 و5: صياغة خطة عمل

نعتزم تخصيص النصف الثاني من اليوم للتعرف على كيفية تقسيم المشاكل التي اتفقنا خلال النصف الأول من اليوم على وجودها، والشروع في وضع الخطوات الأولى لصياغة خطة للإصلاح وبلورتها.

وسنحدد أربع "مشاكل مطروحة" استنادا إلى نتائج المؤشر الحكومي، والدراسات الأخيرة، والأفكار التي طرحتها مجموعة القيادات، وسنعمل ضمن مجموعات لمناقشة كيفية التصدي لهذه المشاكل.

على سبيل المثال:

المشكلة 1: على الرغم من وجود بعض الآليات الرقابية للإشراف على الصفقات، إلا أن هناك ضعفا في الشفافية فيما يتعلق بتطبيقها من عدمه وبكيفية تطبيقها وبفعاليتها.

في هذه الحالة، سننظر في أهم العناصر التي تشكل إطارا رقابيا قويا، وسبل ضمان النزاهة وتحقيق الشفافية اللازمة في مجال الصفقات. ويشمل ذلك سُبُل تعميم الإجراءات على كامل المؤسسة، وضمان توفير المعلومات اللازمة لهيئات الإشراف الخارجي (مثل اللجان البرلمانية التي تُعنى بالدفاع)، واستخدام التواصل الاستراتيجي للحصول على ثقة الرأي العام في أن هذه التدابير يجري تنفيذها بالفعل.

الصفقات (الشراءات)	السياسة الحكومية	التشريعات	1
		مراحل إبرام الصفقات تتسم بالشفافية	1
		آليات الرقابة	2
		الإفصاح عن المقتنيات	1
		المعايير المتوقعة من الشركات	1
	النقائص من حيث القدرات	شروط التوجهات الاستراتيجية	1
		تحديد الشروط	0
	طلبات العروض	منافسة مفتوحة 'مقابل' الاستعانة بمزود واحد	1
		لجان للرقابة على العروض	1
		هيئات تعنى بمكافحة التواطؤ	1
	إبرام العقود/ الدعم	دورات تدريبية للموظفين حول الصفقات	1
		توفير آليات لفائدة الشركات لتقديم الشكاوى	2
		تسليط عقوبات على ممارسات الفساد	1
	الإجراءات الاحتياطية	القيام بكل الإجراءات اللازمة للاحتياط	0
		الشفافية	0
		تقنين المنافسة	0
	عناصر أخرى	الرقابة على الأعوان	0
		شفافية الدعم المالي	0
		الفروع/ المتعاقدون الثانويون	0
		التأثير السياسي	2